الاشارة اليه . وكانت **شؤون فلسطينية** عدد ٤٤ قد اشارت في حينه الى ذلك الاتفاق وقيمته بقولها :

« ان الاتفاقية الجديدة والتي هي الخطوة ما قبل الاخيرة لانضمام اسرائيل الكامل للسوق المشتركة، ستترك آثارها العميقة والسريعة على مستقبل الاقتصاد الاسرائيلي، لانها تتوافق تمام التوافق مع خطة التنمية التي نفذتها اسرائيل والتي سبق لنا الاشارة اليها . باعتبار ان الاقتصاد الاسرائيلي يعاني في هذه المرحلة من عدم توازن خطير في العناصر المكونة له . اذ يقابل الوفر في عناصر الانتاج من عدد وآلات ويد عاملة فنية ، نقص خطير في امكانيات السوق سواء على صعيد المستهلكين او اليد العاملة غير الفنية . ولقد أتت الاتفاقية المذكورة لتحل الجزء الاكبر من هذا الخناق ، بتوفيرها السوق المطلوبة وبالشروط التي سبق الاشارة اليها ، ولم يكن ممكنا ان تكون لتلك الاتفاقية اية قيمة لولا درجة النمو التي بلغها الاقتصاد الاسرائيلي . لانه لا معنى اطلاقا لان تحظى اسرائيل بتسهيلات تصديرية ، في الوقت الذي لا تملك به قدرات تصديرية .

ولو تذكرنا حجم الطاقة العاطلة سواء في مجال الصناعة او اليد العاملة لادركنا الى اي مدى تستطيع اسرائيل مضاعفة معدل انتاجها لانها لن تكون بحاجة حينئذ وفي ظل الاتفاقية الجديدة ، سوى لتشغيل تلك الطاقة ، هذا اذا ما تذكرنا حقيقة أخرى ألا وهي ان امكانية توفير عنصر اليد العاملة غير الفنية يخضع لمرونة كبيرة بالمقارنة مع امكانية توفير أي عنصر آخر من عناصر الانتاج . وان زيادة معدل الانتاج، وبالمقابل بدون اعباء في مستوى تلك الزيادة ، ستعكس نفسها ايجابا على معدل النمو في اسرائيل ، ويتيح لها تعديل أوضاع ميزان مدفوعاتها والقضاء على العجز المزمن فيه او تخفيضه بدرجات كبيرة على الاقل . ويمكن لنا معرفة وادراك الخطورة التي يمثلها أي تزايد جديد في معدل الناتج القومي أو القدرة التصديرية لاسرائيل . اذا ما علمنا أن الناتج القومي لاسرائيل في العام ١٩٧٤ قد زاد عن الناتج القومي المصري في نفس العام (٨ر٧ مليار دولار لاسرائيل ، ٥ر٨ مليار دولار مصر) . واذا ما تذكرنا اثر الاوضاع الاقتصادية في الاوضاع السياسية والعسكرية لاي مجتمع من المجتمعات، فان خطر الاتفاقية المذكورة يصبح أكثر وضوحا . وبامكان اسرائيل الان ان تطمئن لمستقبلها بعد أن تحقق لها الشق الاسلم من الشعار الذي رفعته بعد حرب تشرين ، « التصدير أو الموت » ، في معرض تشبيه اوضاعها الاقتصادية بأوضاع أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية » . وهي التي سبق أن قالت على لسان صحيفة معاريف ونقلتها النهار في ١٩٧٤/١٠/٣١ « ان وجود الفائض في العملة الصعبة باحتياطي الدولة هو حاجة حيوية لا يعلو عليها شيء في وضع اسرائيل الاقتصادي والامني ، فالحرب لا تتطلب فرقا مسلحة وانما عملة صعبة أيضا » .

أوروبا تعالج الامراض الاقتصادية المزمنة لاسرائيل

ان التضخم والعجز في ميزان المدفوعات همـا الظاهرتان المرضيتان اللتان لازمتا الاقتصاد الاسرائيلي ، وقد بلغتا معدلات خطرة بالذات في الفترة التي تلت حرب تشرين، وطالما لجأت اسرائيل الى اتخاذ اقسى الاجراءات الاقتصادية لمواجهة هذين المرضين ، فقد قامت في الفترة الاخيرة بتخفيض قيمة عملتها لتزيد من صادراتها وتخفيف وارداتها ، اضافة الى الاجراءات التي استهدفت كبح جماح التضخم المالي . وقد أتت التسهيلات التي قدمتها أوروبا الغربية اخيرا بفتحها باب السوق الاوروبية المشتركة على مصراعيه أمام السلع الاسرائيلية لتشكل الدواء الناجع لمشكلة ميزان المدفوعات ، فمن المتوقع ان تقفز صادرات اسرائيل بمعدلات عالية الامر الذي يزيد من موارد اسرائيل المالية من العملة الحرة وبهذا ينخفض مقدار العجز في ميزان المدفوعات .